

الكويت 19 مايو 2026

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين  
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني لبنك الخليج من قبل وكالة "كابيتال انتليجنس" متضمناً تثبيت التصنيف الائتماني للسندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة بموجب الشريحة الثانية لرأس المال وفق تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون د.ك في المرتبة "BBB+"، وتثبيت النظرة المستقبلية عند "مستقرة".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

  
محمد جاسم البلوشي  
رئيس مدراء الالتزام



[GBK Classification: PUBLIC]

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	19 مايو 2026
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	<ul style="list-style-type: none"> <li>• السندات المساندة المؤهلة بموجب الشريحة الثانية لرأس المال وفق تعليمات بازل 3 البالغة 50 مليون د.ك.</li> <li>• تثبيت تصنيف السندات على المدى الطويل في المرتبة "BBB+"</li> </ul>
مدلولات التصنيف	<p><b>عوامل دعم التصنيف</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• خامس أكبر بنك في دولة الكويت من حيث إجمالي الأصول، مصحوباً بشبكة فروع قوية وحصّة جيدة في السوق</li> <li>• نسب رأس المال قوية ومستويات جيدة من شريحة حقوق المساهمين (CET1) ومكونات الشريحة الأولى من رأس المال (T1) بالرغم من التراجع.</li> <li>• مؤشرات سليمة لجودة محفظة الأصول.</li> <li>• وضع جيد نسبياً للسيولة مدعوماً بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء ودعم حكومي شامل لهذه الودائع.</li> </ul> <p><b>عوامل تقييد التصنيف</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• استمرارية الصراع العسكري في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والتراجع الحاد في البيئة التشغيلية في أسواق مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط والذي لا تزال شدته ومدته غير مؤكدتين.</li> <li>• تركيزات مرتفعة بشكل معتدل في المحفظة الائتمانية وقاعدة ودائع العملاء، وهو عامل مشترك مع البنوك الكويتية الأخرى</li> <li>• مؤشرات ربحية متواضعة إلى حد ما مع وجود منافسة قوية.</li> <li>• غياب التنوع الاقتصادي وصغر حجم السوق المحلي الكويتي.</li> </ul>
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون د.ك في المرتبة "BBB+"</li> <li>- تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة"</li> <li>- لا يوجد تأثير مالي على البنك</li> </ul>
النظرة المستقبلية	تثبيت النظرة المستقبلية: مستقرة



قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتلجنس" بتثبيت تصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون د.ك. في المرتبة "BBB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتتألف السندات المقومة بالعملة المحلية من جزء سندات ذات فائدة متغيرة بقيمة 25 مليون د.ك، وجزء آخر بفائدة ثابتة بقيمة 25 مليون د.ك. وفي الوقت نفسه، قامت الوكالة بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل وعلى المدى القصير لبنك الخليج عند "A+" و "A1" على التوالي. كما ثبتت التصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك في المرتبة "a-"، وكل من تصنيف القوة المالية الأساسية للبنك في المرتبة "a-" وتصنيف مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع. ولا تزال النظرة المستقبلية لتصنيفات كل من العملة الأجنبية على المدى الطويل والتصنيف القائم بذاته للبنك "مستقرة".

ويأتي تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل أعلى بدرجتين من التصنيف القائم بذاته استناداً إلى تقييم مستوى الدعم الاستثنائي المرتفع والذي يأخذ باعتباره كون البنك من البنوك المحلية ذات التأثير النظامي والسجل الحافل لدولة الكويت في توفير الدعم للبنوك في وقت الحاجة وكذلك وجود ضمانات حكومية على جميع ودائع العملاء داخل الكويت والقدرة المالية القوية للحكومة على توفير الدعم رغم استمرار الصراع العسكري في المنطقة.

وقد تم وضع التصنيفات الخاصة بالسندات المساندة غير المضمونة والمؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال لتكون أقل درجة واحدة من التصنيف الأساسي القائم بذاته للبنك لاعتبارات الأولوية في سداد الالتزامات التعاقدية. ولم تقم الوكالة بخصم آخر لمخاطر انخفاض القيمة لأنها ترى أنه من غير المرجح تكبد الخسائر في السندات قبل وصول البنك إلى نقطة عدم جدوى الاستمرار.

كما تعتبر الوكالة البنك مؤسسة تتمتع بإدارة جيدة وجهة إقراض متحفظة، علماً أنه في أغسطس 2025، حصل البنك على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي للتحويل إلى مصرف يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، على أن تكون هذه الموافقة المبدئية سارية لمدة عام واحد وخاضعة لمتطلبات فنية وقانونية وتشغيلية محددة. ومع ذلك، ظل البنك حريصاً على استمرارية أعماله، حيث انتعشت أنشطة الإقراض لديه مدعومةً بارتفاع الطلب على الائتمان من قطاع الشركات. وقد استمر هذا الانتعاش حتى الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2026. ورغم التنوع الجيد للانكشافات على قروض الشركات، إلا أن التركزات الائتمانية لا تزال قائمة، الأمر الذي يعكس صغر حجم القطاع المصرفي وغياب التنوع في الاقتصاد الكويتي. هذا، وقد حافظت محفظة القروض على جودتها وتوقيت على القطاع المصرفي. وظلت نسبة القروض غير المنتظمة (قروض المرحلة الثالثة) منخفضة، كما ارتفعت التغطية مقابل الخسائر بشكل كامل أيضاً في العام 2025. وحتى مع التراجع البسيط في الربع الأول من 2026 بسبب ارتفاع القروض غير المنتظمة، إلا أن البنك تمكن إلى حد كبير من المحافظة على مؤشرات جيدة لجودة الأصول الناتجة عن القروض. كما ارتفعت قروض المرحلة الثانية في العام 2026، ولكن نسبتها من إجمالي القروض ظلت منخفضة. وبالتالي، فإنه على الرغم من ارتفاع المخاطر الجيوسياسية، تتوقع



كابيتال انتليجنس لبنك الخليج أن يستمر في الحفاظ على مؤشراتته الجيدة لجودة الأصول الناتجة عن القروض، المدعومة بممارساته الحكيمة في الإقراض والنهج الاستباقي في إدارة المخاطر. كما ذكرت أن البنك يحقق أرباحاً جيدة كافية لتغطية أي مخصصات إضافية إذا لزم الأمر، علاوة على قاعدة رأس المال القوية نسبياً لديه والتي توفر له مصدات إضافية.

وتدل النظرة المستقبلية المستقرة على عدم احتمالية تغيير التصنيفات الائتمانية للبنك خلال الأشهر الـ 12 المقبلة بما يتماشى مع توقعات الوكالة بأن الصراع العسكري الإقليمي، على الأقل فيما يتعلق بتأثيره المباشر على الكويت، سيكون محدوداً من حيث المدة والشدة.

وقد حصل البنك على النظرة المستقبلية نفسها لكل من تصنيف سندات الدين المساندة والتصنيف الائتماني الأساسي القائم بذاته، لأن التصنيف الأخير هو نقطة البداية التي يركز عليها تصنيف هذه الأدوات المالية. وبالتالي، فإن أي تعديل على التصنيف الائتماني الأساسي القائم بذاته سوف ينعكس مباشرة في تعديل مماثل على تصنيف السندات.



[GBK Classification: PUBLIC]